

## المبحث الرابع عشر نماذج من نقد البخاري ومسلم للمتون

قد أولى الشَّيْخَانِ اهتمامًا بليغًا بحال المتون في نظرهما النَّقْدِي لِلأَحَادِيثِ، فلم يكونوا يَتَرَدَّدُونَ أَبَدًا فِي إِعْلَالِ حَدِيثٍ تَبَيَّنَ لَهُمْ خَلْلٌ مَتْنِهِ، أَوْ مُعَارَضَتِهِ مَا هُوَ أَثْبَتُ مِنْهُ دَلَالَةٌ وَنَقْلًا؛ بَلْ كَثِيرًا مَا أَدْخَلَ الْبُخَارِيُّ الرَّجُلَ غَيْرَ الْمُكْثَرِ فِي الضُّعْفَاءِ بِحَدِيثٍ. خَالَفَ مَتْنُهُ فِيهِ الْمَعْرُوفَ مِنَ التَّارِيخِ أَوْ السَّنَةِ الثَّابِتَةِ؛ فَمَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مِنَ الْمَرْوِيَّاتِ مَا يَتَّبِعُ بِهِ أَمْرُهُ إِلَّا مَا يُسْتَنْكَرُ، فَهُوَ الْمُسْتَحَقُّ لِاسْمِ الضُّعْفِ عِنْدَهُ، وَلَوْ لَمْ يَعْلَمْ أَحَدًا قَبْلَهُ جَرَحَهُ تَجْرِيحًا صَرِيحًا<sup>(١)</sup>.

فَقَدْ قَرَّرْنَا سَابِقًا أَنَّ عِلْمَ الْعِلَلِ أَحَدُ الْأَصُولِ الَّتِي يَنْبَنِي عَلَيْهَا عِلْمُ الرِّجَالِ، وَبِهِ تَوَصَّلَ الشَّيْخَانِ وَغَيْرُهُمَا مِنَ النُّقَادِ إِلَى فَرْزِ مَرَاتِبِ الرِّوَاةِ، عِبْرَ سَبْرِ مَرْوِيَّاتِهِمْ وَالتَّحْقُقِ مِنْ سَلَامَتِهَا مِنَ الْقَوَادِحِ؛ وَهَذَا مَا يُفَسِّرُ تَوَافُرَ أَمْثَلَةِ نَقْدِ الْبُخَارِيِّ لِلْمَتُونِ فِي كِتَابِيهِ فِي الرِّجَالِ: «التَّارِيخُ الْكَبِيرُ»، وَ«التَّارِيخُ الْأَوْسَطُ».

لَقَدْ كَانَ بَيَانُ هَذَا التَّرَاوُجِ بَيْنَ تَعْلِيلِ الْمَتُونِ وَعِلْمِ الرِّجَالِ مِنْ أَجْلِ مَقَاصِدِ مُسْلِمٍ فِي تَأْلِيْفِهِ لِكِتَابِ «التَّمْيِيزِ»، وَقَدْ أَعْرَبَ عَنْ هَذِهِ الْعَلَاقَةِ التَّلَازِمِيَّةِ فِيهِ بِقَوْلِهِ: «أَهْلُ الْحَدِيثِ هُمُ الَّذِينَ يَعْرِفُونَهُمْ وَيُمَيِّزُونَهُمْ، حَتَّى يُنْزِلُوهُمْ مَنَازِلَهُمْ فِي التَّعْدِيلِ

---

(١) انظر رسالة ماجستير بعنوان «الأحاديث التي قال فيها البخاري: لا يُتابع عليه، في التاريخ الكبير» لعبد الرحمن الشايع (ص/٣٧١).

والتَّجريح، وإنَّما اقتصدنا هذا الكلام لكي نُثبِتَ مَنْ جَهِلَ مَذْهَبَ أَهْلِ الْحَدِيثِ، مِمَّنْ يُرِيدُ التَّلْعُمَ وَالتَّنْبَهُ عَلَى تَثْبِيتِ الرُّجَالِ وَتَضْعِيفِهِمْ، فَيَعْرِفُ مَا الشُّوَاهِدُ عِنْدَهُمْ وَالذَّلَائِلُ الَّتِي بِهَا يُبْتَوَى النَّاقِلُ لِلْخَبَرِ مِنْ نَقْلِهِ، أَوْ سَقَطُوا مَنْ أَسْقَطُوا مِنْهُمْ»<sup>(١)</sup>.

إنَّ المَلاحَظَ على كثيرٍ مِنْ أَحْكَامِ الشَّيْخَيْنِ عَلَى الرُّوَاةِ، أَنَّهُمَا يَجْمَعَانِ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَقْدِهِمَا لِلْمُرَوِّىِّ بَيْنَ النَّظَرِ الْمَتْنِيِّ وَالْإِسْنَادِيِّ، وَبِخَاصَّةِ الْبَخَارِيِّ؛ فَإِنَّ دَلَّ هَذَا عَلَى شَيْءٍ، فَعَلَى تَحْرِيبِهِمَا الدَّقَّةَ فِي هَذَا الْبَابِ، وَاعْتِقَادَهُمَا لَاقْتِضَاءِ عِلَّةِ الْمَتْنِ لِعِلَّةٍ فِي السَّنَدِ ظَاهِرَةٌ كَانَتْ أَوْ خَفِيَّةً؛ فَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ مَنْشَأُ خَلَلِ الْمَتْنِ فِي السَّنَدِ، فَقَدْ يُعْلَنُ الْحَدِيثُ وَلَوْ كَانَ رُوَاتِهِ ثِقَاتًا - كَمَا سَيَأْتِي بَيَانُ مِثَالِهِ - وَهَذَا الْغَايَةُ فِي الْإِعْلَاءِ مِنْ قِيَمَةِ النَّظَرِ الْمَتْنِيِّ عِنْدَهُمَا أَثْنَاءَ عَمَلِيَّةِ النَّقْدِ.

وإِنْ كَانَ الشَّيْخَانِ قَدْ أَظْهَرَا مِنْ مُمَارَسَةِ النَّقْدِ أَمْثَلَةً كَثِيرَةً تُنبِي عَنْ تَبْصُرِهِمَا بِالْمَتُونِ حَالِ تَحْقُقِهِمْ مِنَ الْأَخْبَارِ، فَإِنَّ عَنَاءَ الْبَخَارِيِّ بِالْمَتُونِ فَائِقَةٌ فِي ذَلِكَ عَنَاءَ مُسْلِمٍ بِكَثِيرٍ، لِتَفَاوُتِ مَا بَيْنَهُمَا ذِكَاءً وَفَهْمًا وَحِفْظًا؛ فَلِلْبَخَارِيِّ فِي بَابِ التَّعْلِيلِ فَضْلٌ عَلَى تَلْمِيزِهِ، وَ«لَوْلَا مَا ذَهَبَ مُسْلِمٌ وَلَا جَاءَ»<sup>(٢)</sup>! وَهَذَا مَا سَيَبِينُ لَكَ فِي مَا انْتَخَبْتَهُ مِنْ نَقْدَاتِهِمَا الْكَثِيرَةِ؛ مَعَ تَنْبِيهِ إِلَى اخْتِلَافِ مَقَاصِدِ التَّصْنِيفِ لَدَيْهِمَا.

فَهَذَا أَوَّلُ الشُّرُوعِ فِي سَوَاقِ شَوَاهِدِ الْإِمْتَاعِ وَالْإِبْدَاعِ فِي نَقْدِ الشَّيْخَيْنِ لِلْمَتُونِ، عَلَى أَنَّ فِي الْمِثَالِ أَوْ مِثَالَيْنِ مِنْ ذَلِكَ كِفَايَةً لِلْمُنْصِفِ لِنَقْضِ قَوْلِ مَنْ فَاهَ مِنَ الْمَعَاصِرِينَ بِإِغْفَالِهِمَا تَحْصِيسَ الْمَتُونِ؛ فَإِنَّ الْكُلِّيَّةَ السَّالِبَةَ تَنْتَقِضُ بِجَزَائِيَّةٍ مُوَجَّهَةٍ<sup>(٣)</sup>؛ وَلَكِنْ غَرَضِي حَشْدُ الدَّلَائِلِ فِي مِثْلِ هَذَا الْمَقَامِ وَاسْتِكْثَارُهَا بِمَا يَتَلَبَّجُ صَدَرُ الْقَارِئِ يَقِينًا يُحْجِمُ بِهِ عَنْ تَلَمُّسِ غَيْرِ مَا فِي هَذَا الْمَبْحَثِ حُجَّةً عَلَى الْخَصْمِ.

(١) «التَّمْيِيزُ» (ص/١٩٦).

(٢) قَالَ الدَّارِقُطَنِيُّ، كَمَا فِي «تَارِيخِ بَغْدَادِ» (١٥/١٢١).

(٣) انْظُرْ «شَرْحَ لِقَظَةِ الْمَجْلَانِ» لِزَكَرِيَا الْأَنْصَارِيِّ (ص/١١٩)، وَضَوَائِبُ الْمَعْرِفَةِ لِلْمِيدَانِيِّ (ص/١٥١).

## المَطْلَبُ الأوَّل

تعليلُ الشَّيْخِينَ لِأَحَادِيثِ رُوِيَتْ عَنِ الصَّحَابَةِ  
بِالنَّظَرِ إِلَى مَخَالَفَةِ مُتَوَنِّهَا لِمَا هُوَ مَعْرُوفٌ مِنْ رِوَايَاتِهِمْ<sup>(١)</sup>

فَمِنْ أَمْثَلِ ذَلِكَ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ:

ما أخرجه<sup>(٢)</sup> مِنْ طَرِيقٍ: أَفْلَتَ بَنُ خُلَيْفَةَ، عَنْ جَسْرَةَ بِنْتِ دِجَاجَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَا أُحِلُّ الْمَسْجِدَ لِحَائِضٍ وَلَا لِحُجْبٍ، إِلَّا لِمُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ»<sup>(٣)</sup>.

فَقَدْ عُلِّلَ الْبُخَارِيُّ هَذَا الْحَدِيثَ بِمَخَالَفَةِ حَدِيثِ آخَرَ لِعَائِشَةَ، حَيْثُ قَالَ: «قَالَ عُرْوَةُ، وَعَبَّادُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «سُدُّوا هَذِهِ الْأَبْوَابَ إِلَّا بَابَ أَبِي بَكْرٍ»<sup>(٤)</sup>، وَقَالَ: «وَهَذَا أَصَحُّ».

فَهَذَا الْبُخَارِيُّ حِينَ لَا حَظَّ تَعَارُضًا بَيْنَ هَذَيْنِ الْمُتَنِّينَ، إِذْ أَنَّ حَدِيثَ (جَسْرَةَ) الَّذِي يَسْتَشْنِي مُحَمَّدًا ﷺ وَآلَهُ وَلَمْ يَسْتَشْنِ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، مَخَالَفٌ لِمَا صَحَّ عَنْ عَائِشَةَ مِنْ اسْتِثْنَاءِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ فَلَوْ كَانَتْ هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ حَقِيقَةً، لَبَيَّنْتَ حِينَ

(١) انظر هذا المسلك في التعليل في «شرح علل الترمذي» لابن رجب (٢/٨٠٢).

(٢) في «التاريخ الكبير» (٦٧/٢).

(٣) أخرجه ابن راهويه في «مسنده» (٣/١٠٣٢)، والدولابي في «الكتن والأسماء» (٢/٤٦٦).

(٤) أخرجه البخاري (ك: الصلاة، باب: الخوخة والممر في المسجد، رقم: ٤٦٦).

ذَكَرَتْ أَحَدَهُمَا الْمُسْتَشْنَى الْآخَرَ الَّذِي جَاءَ فِي الرَّوَايَةِ الْأُخْرَى؛ لَمَّا لَاحَظَ الْبُخَارِيُّ ذَلِكَ، دَلَّ عِنْدَهُ عَلَى انْتِفَاءِ مَا رَعَّمَتْهُ (جَسْرُهُ) عَنْهَا<sup>(١)</sup>.  
وَلَا يُعْلَمُ أَحَدٌ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ أَعْلَى حَدِيثَ (جَسْرَةٍ) مِنْ حَيْثُ الْمَتْنِ سِوَى الْبُخَارِيِّ<sup>(٢)</sup>.

وَأَمَّا مِثَالُ هَذَا الْبَابِ عِنْدَ مُسْلِمٍ:

فَمَا أَخْرَجَهُ<sup>(٣)</sup> مِنْ طَرِيقِ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَكْثَرَ مِنْ عَشْرِينَ مَرَّةً، يَقْرَأُ فِي الرَّكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرَبِ وَالرَّكَعَتَيْنِ قَبْلَ الْفَجْرِ بِـ **﴿قُلْ يَأَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾** وَ**﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾**<sup>(٤)</sup>.

يَقُولُ مُسْلِمٌ: «وَهَذَا الْخَبَرُ وَهُمْ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَالذَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ: الرَّوَايَاتُ الثَّابِتَةُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ ذَكَرَ مَا حَفِظَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ تَطَوُّعِ صَلَاتِهِ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، فَذَكَرَ عَشَرَ رَكَعَاتٍ، ثُمَّ قَالَ ﷺ: «... وَرَكَعَتِي الْفَجْرِ: أَخْبَرْتَنِي حَفْصَةُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ، وَكَانَتْ سَاعَةً لَا أَدْخُلُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِيهَا». فَكَيْفَ سَمِعَ مِنْهُ أَكْثَرَ مِنْ عَشْرِينَ مَرَّةً قِرَاءَتَهُ فِيهَا، وَهُوَ يُخْبِرُ أَنَّهُ حَفِظَ الرَّكَعَتَيْنِ مِنْ حَفْصَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؟!».

(١) حَدِيثُ (جَسْرَةٍ) ضَعُفَهُ جَمْعٌ مِنَ الثَّقَادِ لِهَاجِلَهُ (أَفْلَتَ بَنِي خَلِيفَةَ) رَوَاهُ عَنْ (جَسْرَةٍ)، وَمِنْهُمْ مَنْ ضَعُفَهُ لِأَجْلِ (جَسْرَةٍ) نَفْسِهَا، انْظُرْ «مَعَالِمُ السَّنَنِ» لِلْخَطَّابِيِّ (٧٧/١)، وَسِلْسَلَةُ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ (٧٧-٧٨).

(٢) انْظُرْ «الْأَحَادِيثُ الَّتِي أَعْلَى الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ مَتَوْنَهَا بِالتَّائِقِضِ» (ص/١٩٤-١٩٥).

(٣) فِي «التَّمْيِيزِ» (ص/١٧٣).

(٤) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (٥٠٩/٨)، رَقْمٌ: ٤٩٠٩، وَعَبْدُ الرَّزَاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ك: الصَّلَاةُ، بَابُ: الْقِرَاءَةِ فِي رَكَعَتِي الْفَجْرِ، رَقْمٌ: ٤٧٩٠)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ك: صَلَاةُ التَّطَوُّعِ وَالْإِمَامَةِ، بَابُ: مَا يَقْرَأُ فِيهِمَا، رَقْمٌ: ٦٣٣٦).

## المَطْلَبُ الثَّانِي

تَعْلِيلُ الشَّيْخِينَ لِأَحَادِيثِ تَنَاقُضِ مَتُونِهَا  
المَعْرُوفَ مِنْ رَأْيِ رَاوِيهَا وَمَذْهَبِهِ<sup>(١)</sup>

فَمِنْ أَمْثَلِهِ هَذَا عِنْدَ الْبُخَارِيِّ:

ما أخرجه<sup>(٢)</sup> مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ سَالِمِ الْبَرَّادِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه مَرْفُوعًا: «مَنْ صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ فَلَهُ قِيرَاطٌ»<sup>(٣)</sup>.

ثُمَّ سَاقَ إِسْنَادًا آخَرَ لِهَذَا الْحَدِيثِ، قَالَ فِيهِ: «وَقَالَ ابْنُ أَبِي خَالِدٍ، سَمِعَ سَالِمًا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ الْبَرَّادَ، سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم مِثْلَهُ».

فَأَنْكَرَ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ عُمَرَ، لِأَنَّ هَذَا كَانَ يُنْكَرُ عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ هَذَا الْخَبْرَ فَقَالَ: «وَهَذَا لَا يَصُحُّ، لِأَنَّ الزُّهْرِيَّ قَالَ عَنْ سَالِمٍ: إِنَّ ابْنَ عُمَرَ أَنْكَرَ عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ، حَتَّى سَأَلَ عَائِشَةَ<sup>(٤)</sup>».

فَهَا هُوَ الْبُخَارِيُّ يَسْتَبْعِدُ أَنْ يَكُونَ الْحَدِيثُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، مَعَ كَوْنِ رَاوِيهِ [إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ] ثَقَّةً فِي نَفْسِهِ أَوْ ثِقَةً عِنْدَ الثَّقَاتِ مِنْ (عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ

---

(١) انظر هذا المسلك في التعليل في «شرح علل الترمذي» لأبن رجب (١/١٥٨).

(٢) في «التاريخ الكبير» (٢/٢٧٣).

(٣) أخرجه البخاري (ك: الجنائز، باب: من انتظر حتى تدفن، رقم: ١٣٢٥)، ومسلم (ك: الجنائز، باب: فضل الصلاة على الجنابة واتباعها، رقم: ٩٤٥).

(٤) وقال في جوابه للترمذي في «علله الكبير» (ص/١٤٨): «حديث ابن عمر ليس بشيء».

عُمير) راوي الحديث عن أبي هريرة! لكنَّ البخاريَّ مع ذلك يُقدِّم روايةَ عبد الملك عليه، لأنَّ متنها معروفٌ عن أبي هريرة، مخالفتٌ للمعروفِ من ابن عمر.

فلم يُرجِ عليَّ البخاريُّ نقاوةَ الإسنادِ كما «راجَ عليَّ الحافظُ الضيَّاء، فأخرج هذا الحديث في (المختارة)؛ وهو معلول كما ترى»<sup>(١)</sup>.

### ومثال هذا الباب عن البخاريِّ أيضاً:

ما رواه<sup>(٢)</sup> عن مُسَدَّد: حدَّثنا عيسى بن يونس، عن هشام، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله قال: «مَنْ اسْتَقَاءَ فَعَلِيهِ الْقَضَاءُ»<sup>(٣)</sup>. قال البخاريُّ: «ولم يصحَّ»، وفي رواية: «ما أَرَاهُ مَحْفُوظًا»<sup>(٤)</sup>.

فمع أنَّ سَنَدَ الحديثِ ظاهرُ الصُّحة، إلَّا أنَّ البخاريَّ ردَّه، عادًا إياه من أوْهامِ هشام -وهو ابن حَسَّان- نظرًا إلى مخالفةِ متنه للمعروفِ الثَّابتِ عن أبي هريرة رضي الله عنه بنفيه الفطرِ بالقيءِ مُطلقًا؛ كالَّذي أخرجَه في نفسِ هذا المَوْطنِ من حديثِ عمر بن حَكَم بن ثوبان، أنَّه سمعَ أبا هريرة رضي الله عنه قال: «إِذَا قَاءَ أَحَدُكُمْ، فَلَا يَفْطِرُ، فَإِنَّمَا يُخْرِجُ وَلَا يُؤَلِّجُ».

### وأمَّا مثاله عند مسلم:

فما رواه تحت ما ترجمه بـ «خبر آخر غير محفوظ المتن»<sup>(٥)</sup>، من طريق: عمر بن عبد الله ابن أبي خثعم، حدَّثني يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة،

(١) «إطراف المسند المعتبر» لابن حجر (٣/٣٩٦)؛ وبغض النظر عن إمكان توجيهِ روايةِ إسماعيل عن ابن عمر، فالقصد هنا إثبات تعليل البخاري للتمتن من وجهة نظره هو.

وقد أشار الذَّارِقُطَنِي في «العلل» (١١/١٦) إلى متابعة (القاسم بن أبي بَرَّة) لرواية (عبد الملك بن عُمير) عن سالم البرَّاد عن أبي هريرة، وترجيحه لها على رواية أبي خالد عن البرَّاد عن ابن عمر.

(٢) في «التَّاريخ الكبير» (١/٩١).

(٣) أخرجه الترمذِي في «الجامع» (ك: الصوم، باب: ما جاء في من استقاء عمدا، رقم: ٧٢٠)،

وابن ماجه في «السنن» (ك: الصيام، باب: ما جاء في الصائم يقي، رقم: ١٦٧٦)

(٤) «علل الترمذِي الكبير» (ص/١١٥).

(٥) في «التَّمييز» (ص/١٧٧).

عن أبي هريرة: أنَّ رجلاً قال: يا رسول الله، ما الظَّهور بالخُفَّين؟ قال: «للمُقيم يومٌ وليلةٌ، وللمسافر ثلاثة أيَّام ولياليهنَّ»<sup>(١)</sup>.

يقول مسلم: «هذه الرواية في المسح عن أبي هريرة رضي الله عنه ليست بمَحفوظة، وذلك أنَّ أبا هريرة لم يحفظ المسح عن النَّبي ﷺ، لثبوت الرواية عنه بإنكاره المسح على الخُفَّين...»، قال: «ولذلك أضعف أهلُ المعرفة بالحديث عُمر بن عبد الله بن أبي خثعم وأشباههم من نقلة الأخبار، لروايتهم الأحاديث المُستنكرة التي تُخالف روايات الثقات المعروفين من الحفاظ».

---

(١) أخرجه أبو داود في «السنن» (ك: الطهارة، باب: التوقيت في المسح، رقم: ١٥٧)، والترمذي في «الجامع» (ك: الطهارة، باب: المسح على الخفين للمسافر والمقيم، رقم: ٩٥)، وابن ماجه في «السنن» (ك: الطهارة وستنها، باب: ما جاء في التوقيت في المسح للمقيم والمسافر، رقم: ٥٥٢).

## المَطْلَب الثالث

### إِعْلَالُ الشَّيْخِينَ لِلْحَدِيثِ إِذَا خَالَفَ مَتْنَهُ الصَّحِيحَ الْمَشْهُورَ مِنْ سُنَّةِ النَّبِيِّ ﷺ

وهذا النوع من التعليل من أكثر ما يستعمله الشَّيْخَانِ فِي نَقْدِ الْمَتُونِ، وَقَدْ رَدَّ النَّقَادُ كَثِيرًا مِنْ الْأَحَادِيثِ بِهَذِهِ الْعِلَّةِ<sup>(١)</sup>.

فَمِنْ أَوْضَحِ أَمْثَلِهِ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ:

مَا أَخْرَجَهُ<sup>(٢)</sup> عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ الْيَحْضُبِيِّ، عَنْ عَقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ:  
أَنَّ أُخْتَهُ نَذَرَتْ أَنْ تَحُجَّ مَاشِيَةً، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (لِتَحُجَّ)، وَقَالَ بَعْضُهُمْ:  
(وَلْتَهْدِيْ)، قَالَ الْبُخَارِيُّ: «وَلَا يَصَحُّ فِيهِ الْهَدْيُ، لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ نَذَرَ أَنْ  
يَعْصِيَ اللَّهَ فَلَا يَعْصِيهِ» اهـ.

يُشِيرُ الْبُخَارِيُّ فِي هَذَا النَّصِّ إِلَى حَدِيثِ عَقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ فِي شَأْنِ أُخْتِهِ الَّتِي  
نَذَرَتْ أَنْ تَذْهَبَ إِلَى الْكَعْبَةِ رَاجِلَةً، وَقَدْ اخْتَلَفَتْ الرُّوَايَاتُ فِي جَوَابِ النَّبِيِّ ﷺ  
لَهُ، وَأَغْلَبُهَا مَدَارُهَا عَلَى عِكْرَمَةٍ، وَرُوَاتُهَا ثِقَاتٌ، فَمِنْهَا: مَا فِيهِ أَمْرُهَا بِالرُّكُوبِ  
وَالصُّومِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، وَمِنْهَا: مَا فِيهِ الرُّكُوبُ وَالْهَدْيُ، وَالرُّوَايَةُ الَّتِي اخْتَارَهَا  
الشَّيْخَانُ فِي «صَحِيحَيْهِمَا» تَقْتَصِرُ عَلَى الْأَمْرِ بِالرُّكُوبِ فَقَطْ، دُونَ الْإِزَامِ بِكَفَّارَةٍ<sup>(٣)</sup>.

(١) كَالْإِمَامِ أَحْمَدَ وَأَبِي حَاتِمٍ الرَّازِي، انْظُرْ «مَنْهَجَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ فِي إِعْلَالِ الْأَحَادِيثِ» (٢/٩٣٤).

(٢) فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (٥/٢٠٤).

(٣) انْظُرْ تَخْرِيجَ هَذِهِ الرُّوَايَاتِ فِي «فَتْحِ الْغَفَّارِ» لِلرُّبَاعِيِّ (٤/٢٠٤٠)، وَ«إِرْوَاءَ الْغَلِيلِ» لِلْأَلْبَانِيِّ (٨/٢١٨).



ولذا اختار البخاري لهذا الحديث في «صحيحه»<sup>(١)</sup> إسناداً آخر إلى عقبه عليه السلام ليس فيه عكرمة، ولفظ متنه فيه: «لتمشي ولتركب»، لأجل أن يوافق المشهور من سننه عليه السلام في أحاديث خرّجها هو نفسه في «صحيحه»<sup>(٢)</sup>، والتي تخلو من ذكر كفارة على التأذّر، لا بصيام ولا هدي.

وهنا نلاحظ أنّ البخاري لم يسلك في هذا المثال ما سلكه بعض العلماء من طريقة التوفيق بين هذه الروايات<sup>(٣)</sup>؛ فليس هو ممن يقنع بهذا المنهج المتكلف، وإنّما يأخذ بالروايات المشهورة الثابتة، ويردّ ما عداها ولو كانت بأسانيد جيّدة في ظاهرها، إذ الأخذ بالأصحّ في مثل هذه الحالات أولى عنده من تعسف التأويلات<sup>(٤)</sup>.

فكان من حصيف تعامل الشّيخين مع الأخبار، أنّ الحديث الضّعيف لا يلتفتان إليه ولا يعارضان به الصحيح، ولا يشتغلان بتأويله، ما داما يريان في إسناده خللاً<sup>(٥)</sup>.

(١) في (ك: الحج، باب: من نذر المشي إلى الكعبة، رقم: ١٨٦٦).

(٢) أوردها في (ك: الأيمان والنذور، باب: النذر في ما لا يملك وفي معصية).

(٣) كما تراه عند الطّحطاوي في «شرح مشكل الآثار» (٣٩٩/٥) قال: «إنّه لا تضادّ في شيء من ذلك ولا اختلاف فيه؛ لأنّ أخت عقبه بن عامر كان في نذرها المشي إلى بيت الله لحجّها، وكان ذلك من الطّاعات لا من المعاصي، فوجب عليها، فلما قصّرت عنه أمرها رسول الله صلى الله عليه وآله بمثل ما يؤمر به من قصر في حجّه عن شيء منه، من طوافٍ محمولاً مع قدرته على المشي وهو الهدي، وكانت في نذرها بمعنى الحالفة لكشفها شعرها في مشيها، فلم يكن منها ما حلفت عليه، لمنع الشّربة إياها عنه، فأمرت بالكفارة عنه، كما يؤمر الحالف بالكفارة عن يمينه إذا حثّ فيها».

(٤) انظر أمثلة لأحاديث ظاهرها الصحة ردّها الشافعي لمخالفة متونها للمشهور من سنة النبي صلى الله عليه وآله في كتابه «اختلاف الحديث - ملحق بكتابه الأم» (ص/٦٢٣، ٦٣٣، ٦٣٤)؛ وذكر بعض الباحثين عدّة أمثلة على ذلك من ردّ البخاري لبعض ما صحّحه غيره بهذه العلّة، كما في رسالة دكتوراه «منهج الإمام البخاري في التعليل» لـ د. أحمد عبد الله أحمد (ص/٢٥٠، ٢٥٥، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٧٦، ٢٨٣).

(٥) «منهج الإمام البخاري في التعليل» لأحمد عبد الله (ص/٢٩١).

خلافاً لما قد نجده في بعض كُتب «مختلف الحديث» ممّن ينزل أصحابها عن درجة البخاري في معرفة الحديث، حيث تكلفوا التوفيق بين بعض الصحاح والضعاف، كما تراه -مثلاً- في «تأويل مختلف الحديث» لابن قتيبة، عند كلايه على حديث «نية المرأة خير من عمله» (ص/٢٢٤)، و«صيام رمضان في السفر كالمفطر في الحضر» (ص/٣٥٢)، وكلاهما ضعيفان.

## ومثاله الآخر عند البخاري:

ما رواه<sup>(١)</sup> من حديث حصين بن عبد الرحمن، عن زيد بن وهب، عن ثابت بن وداعة الأنصاري في أكل بعض الصَّحَابَةِ الضَّبِّ، وفيه: «فلم يأكل ﷺ ولم يَنْهَ»<sup>(٢)</sup>.

وقد تابع حصين بن عبد الرحمن كلُّ من: عدي بن ثابت، ويزيد بن أبي زياد، عن زيد بن وهب به.

أمَّا الأعمش فخالَهم، فرواه هو عن زيد بن وهب، عن عبد الرحمن بن حسنة، عن النبي ﷺ قال: «فَاكْفِيْهُمَا»<sup>(٣)</sup>.

فلم يتردَّد البخاريُّ في الحكم بخطِ الأعمش في روايته هذه، مع أنَّ مخرجها غير مخرج الأولى؛ فهما بهذا حديثان مستقلَّان! فلم تمنعه إمامة الأعمش البخاريَّ من توهيمه، مُحْتَجًّا فيما احتجَّ به بغلط متِّنه، فقال: «وحديث ثابتٍ أصحُّ، وفي نفس الحديث نظر! قال ابن عمر ؓ عن النبي ﷺ: «لا أكله ولا أحرَّمه»، وقال ابن عباس ؓ: «لو كان حرامًا لم يُؤكل في مائدة النبي ﷺ»<sup>(٤)</sup>.

## ومثاله أيضًا عند البخاري:

ما ذكره البخاريُّ في ترجمة (حُشْرَج بن نَبَاتة)<sup>(٥)</sup>: أنه سمع سَعِيد بن

(١) في «التاريخ الكبير» (١٧٠/٢).

(٢) أخرجه أبو داود في «السنن» (ك: الأطعمة، باب: في أكل الضب، رقم: ٣٧٩٥)، والنسائي في «الصغرى» (ك: الصيد والذبائح، باب: الضب، رقم: ٤٣٢٠)، وابن ماجه في «السنن» (ك: الصيد، باب: الضب، رقم: ٣٢٣٨).

(٣) قال البخاريُّ كما في «علل الترمذي» (ص/٢٩٦): «ولم يُعرف أنَّ أحدًا روى هذا غير الأعمش».

(٤) «التاريخ الكبير» (١٧٠/٢).

(٥) في كتابه «الضعفاء الصَّغِير» (ص/٥٤).

جُمهان، عن سفينة عليه السلام، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال لأبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم: «هؤلاء الخلفاء بعدي»<sup>(١)</sup>.

فَبَيَّنَ البخاريُّ تفرُّدَ (حشرج بن نباتة) بهذا الحديث، وأَنَّهُ مِنْ أَوْهَامِهِ باستنكاره لِمَتْنِهِ، ولأجله أدخلَ حشرجًا في «الضعفاء»<sup>(٢)</sup>! يقول: «وهذا حديث لم يُتابع عليه؛ لأنَّ عمر بن الخطاب وعليَّ بن أبي طالب قالا: «لم يستخلف النَّبِيُّ ﷺ»<sup>(٣)</sup>.

فهذا الحديث لفظه صريحٌ في النَّصِّ النَّبَوِيِّ على خلافة أبي بكر رضي الله عنه ثم صاحبه من بعده، والثَّابِتُ المعروفُ أَنَّهُ ﷺ لم يستخلف تصريحًا<sup>(٤)</sup>.  
والبخاريُّ إذا أطلق «نفي المتابعة» على متْنٍ من المتون، فالعادة أَنَّهُ يريد به ردَّ الحديث<sup>(٥)</sup>.

### وأما مثال هذا الباب عند مسلم:

فما رواه<sup>(٦)</sup> من طريق أبي معاوية مُحَمَّد بن خازم، عن هشام، عن أبيه، عن زينب، عن أمِّ سلمة:  
«أَنَّ رسولَ الله ﷺ أَمَرَهَا أَنْ توافي معه صلاة الصُّبْح يومَ النَّحر بمَكَّة»<sup>(٧)</sup>.

---

(١) أخرجه الحاكم في «المستدرک» (١٠٣/٣)، رقم: ٤٥٣٣، وابن أبي عاصم في «السنة» (١٩٨/١)، والحاثر في «المسنَد» (٦٢١/٢) - بغية الحارث).

(٢) انظر العلل المتناهية لابن الجوزي (٢١٠/١)، و«ميزان الاعتدال» للذهبي (٣١٠/٢)، وأراد ابن حجر أن يوسط بين تضعيف البخاري لحشرج وتوثيق أحمد وابن معين له فقال في «التقريب» (ص/١٦٩): «صدوق بهم».

(٣) وذكر البخاري هذا أيضا في «تاريخه الكبير» (١١٧/٣)، وفي «تاريخه الأوسط» (٣٣٦/١).

(٤) كما في «صحيح البخاري» (ك: الأحكام، باب: الاستخلاف، رقم: ٧٢١٨)، و«صحيح مسلم» (ك: الإمارة، باب: الاستخلاف وتركه، رقم: ١٨٢٣)، وانظر في هذه المسألة تفصيلا متينا لابن تيمية في «منهاج السنة» (٤٤٣/٦-٤٥٦).

(٥) انظر «الأحاديث التي قال فيها الإمام البخاري (لا يتابع عليه) في التاريخ الكبير» (ص/٣٦٧).

(٦) في «التمييز» (ص/١٢١).

(٧) أخرجه أحمد في «المسنَد» (٩٦/٤٤)، رقم: ٢٦٤٩٢، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١٣٩/٩)، رقم/٣٥١٨، والطبراني في «المعجم الكبير» (٣٤٣/٢٣)، رقم: ٧٩٩.

عَقِبَ عَلَيْهِ مُسْلِمٌ بَيَّانٌ عَلَيْهِ فَقَالَ: «وَهَذَا الْخَبَرُ وَهُمْ مِنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ<sup>(١)</sup> لَا مِنْ غَيْرِهِ، وَذَلِكَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الصُّبْحُ فِي حَجَّتِهِ يَوْمَ النَّحْرِ بِالمزدلفة، وَتِلْكَ سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَكَيْفَ يَأْمُرُ أُمَّ سَلَمَةَ أَنْ تُؤَافِيَ مَعَهُ صَلَاةَ الصُّبْحِ يَوْمَ النَّحْرِ بِمَكَّةَ وَهُوَ حِينَئِذٍ يُصَلِّي بِالمزدلفة؟!».

فَقَدْ أَعْلَى مُسْلِمُ الْحَدِيثَ لِمَا رَأَى فِي مَثْنِهِ مِنْ فَسَادٍ مُعَارَضَتِهِ لِلْمَعْرُوفِ مِنْ صَلَاتِهِ ﷺ الصُّبْحُ بِمزدلفة، مُبَيَّنًا مَوْضِعَ اللَّفْظِ الَّذِي أَفْسَدَ مَعْنَاهُ بِقَوْلِهِ: «إِنَّمَا أَفْسَدَ أَبُو مُعَاوِيَةَ مَعْنَى الْحَدِيثِ حِينَ قَالَ: تُؤَافِيَ (مَعَهُ)».

### ومثاله أيضًا عند مسلم:

مَا رَوَاهُ تَحْتَ بَابٍ «ذَكَرُ خَيْرٍ وَإِ تَدْفَعُهُ الْأَخْبَارُ الصَّحَاحُ<sup>(٢)</sup>»، مِنْ طَرِيقِ سَلَمَةَ بْنِ وَرْدَانَ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

«أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِهِ، فَقَالَ: «يَا فُلَانُ هَلْ تَزَوَّجْتَ؟»، قَالَ: لَا، وَلَيْسَ عِنْدِي مَا أَتَزَوَّجُ بِهِ! قَالَ: «الَيْسَ مَعَكَ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾؟»، قَالَ: بَلَى، قَالَ: «رُبِعَ الْقُرْآنُ!؟» قَالَ: «الَيْسَ مَعَكَ: ﴿قُلْ يَتَّخِذُ الْكَافِرُونَ﴾؟»، قَالَ: بَلَى، قَالَ: «رُبِعَ الْقُرْآنُ!؟» قَالَ: «الَيْسَ مَعَكَ: ﴿إِذَا زُلْزِلَتْ الْأَرْضُ﴾؟»، قَالَ: بَلَى، قَالَ: «رُبِعَ الْقُرْآنُ!؟» قَالَ: «الَيْسَ مَعَكَ آيَةُ الْكَرْسِيِّ: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾؟»، قَالَ: بَلَى، قَالَ: «رُبِعَ الْقُرْآنُ!»، قَالَ: «تَزَوَّجَ، تَزَوَّجَ، تَزَوَّجَ»<sup>(٣)</sup>.

(١) يَقُولُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «التَّقْرِيبِ» (ص/٤٧٥): «ثَقَّةٌ أَحْفَظُ النَّاسَ لِحَدِيثِ الْأَعْمَشِ، وَقَدْ يَهْمُ فِي حَدِيثِ غَيْرِهِ، وَقَدْ رُمِيَ بِالْإِجْمَاعِ».

(٢) فِي «التَّمْيِيزِ» (ص/١٤١-١٤٣).

(٣) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي «جَامِعِهِ» (ك: فضائل القرآن، باب: مَا جَاءَ فِي (إِذَا زُلْزِلَتْ)، رَقْم: ٢٨٩٥) غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ فِي (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ: ثَلَاثُ الْقُرْآنِ)، قَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثُ حَسَنٍ، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (٢١/٣٢، رَقْم: ١٣٣٠٩).

فقال مسلم: «هذا الخبر الَّذِي ذكرناه عن سلمة عن أنس: خبرٌ يخالف الخبرَ الثَّابتَ المشهور، فَتَقَلَّ عَوَامُ أَهْلِ الْعَدَالَةِ ذَلِكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ الشَّائِعُ مِنْ قَوْلِهِ: «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» تَعْدِلُ ثُلُثَ الْقُرْآنِ»، فقال ابن وردان في روايته: «لأنَّها رُبْعُ الْقُرْآنِ»، ثُمَّ ذَكَرَ فِي خَبْرِهِ مِنَ الْقُرْآنِ خَمْسَ سُورٍ، يَقُولُ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا: «رُبْعُ الْقُرْآنِ»، وَهُوَ مُسْتَنَكِرٌ غَيْرُ مَفْهُومٍ صَحَّةٌ مَعْنَاهُ!.

هكذا أعلَّ مسلم الحديث بنظره المُسْتَنَكِرَ لِمَتْنِهِ، وَهُوَ يَتَعَجَّبُ مِنْ سَلْمَةَ بْنِ وَرْدَانَ كَيْفَ جَعَلَ الْقُرْآنَ خَمْسَةَ أَرْبَاعٍ، كَيْفَ تَكُونُ خَمْسُ سُورٍ كُلُّ مِنْهَا رُبْعًا لِلْقُرْآنِ؟! وَالرُّبْعُ رَابِعٌ أَرْبَعَةٌ؛ عَلَى مَا فِي مَتْنِهِ مِنْ مَخَالَفَةِ الرُّوَايَاتِ الصَّحِيحَةِ، فِي عَدْلِ سُورَةِ الصَّمَدِ الثَّلَاثِ مِنَ الْقُرْآنِ لَا الرَّبْعِ؛ فَهَذَا أَحَدُ الْأَحَادِيثِ الَّتِي اسْتَنَكَرَتْ عَلَى ابْنِ وَرْدَانَ، وَلَاجِلِهَا ضَعُفٌ<sup>(١)</sup>.

---

(١) قال ابن حبان: «كان يروى عن أنس أشياء لا تشبه حديثه، وعن غيره من الثقات ما لا يشبه حديث الأئمة، كأنه كان قد حطمه السنن، فكان يأتي بالشئ على التوهم حتى خرج عن حد الاحتجاج»، وقال ابن عدي: «وفى متون بعض ما يرويه أشياء منكرة يخالف سائر الناس»، انظر «تهذيب الكمال» (١١/٣٢٦).

## المَطْلَب الرَّابِع

وقوع الاضطراب في إسناد حديث، مع ظهور نكارة في متنه  
سبيل عند البخاري لردّه، دون أن يتشاغل  
بترجيح إحدى أوجه الاضطراب

وهذا من توظيفه للتقدّم المتنيّ في ردّ الحديث، مقابل مَنْ قد يقبل مثل هذه  
الصّورة من المُحدّثين بدعوى أنّ تعدّد الطُّرق تُعطيهِ قوّة<sup>(١)</sup>.

(١) مثاله «حديث ردّ الشّمس لعليّ بن أبي طالب ليصلّي العصر»، قال الإمام أحمد: «لا أصل له» وتبعه  
ابن الجوزي فأورده في «الموضوعات»، ولكن صحّحه الطّحاوي والقاضي عياض، كما في «كشف  
الخفاء» للمجلوني (ص/ ٤٩٠).

يقول الجوزقاني في «الأباطيل والمناكير» (٣١١/١) نقدًا لمتنّه: «فرسول الله ﷺ أفضل من عليّ،  
وكذلك عمر بن الخطاب خير من عليّ، فلم تُردّ الشّمس لهما، وصليّا بعد ما غربت الشّمس، فكيف  
رُدّت الشّمس لعليّ بن أبي طالب ﷺ؟» ١٩٤.

وقد أملى أبو القاسم الحسكاني مجلسًا في هذا الحديث فقال: «رُوي ذلك عن أسماء بنت عميس،  
وعليّ، وأبي هريرة، وأبي سعيد بأسانيد مُتّصلة»، فتعقّبهُ الدّهبي في تلخيصه لـ «كتاب الموضوعات»  
(ص/ ١١٨) قائلاً: «لكنّها ساقطة ليست بصحيحة، .. ثمّ نقول: لو رُدّت لعليّ ﷺ لكان بمجرّد دعاء  
الرّسول ﷺ، ولكن لما غابت خرج وقت العصر، ودخل وقت المغرب، وأفطر الصّائمون، وصلّى  
المسلون المغرب، فلو رُدّت الشّمس للزم تخييط الأئمة في صوبها وصلاتها، ولم يكن في ردّها فائدة  
لعليّ ﷺ» إذ رجوعها لا يعيد العصر أداة، ثمّ هذه الحادثة العظيمة لو وقعت لاشتهرت، وتوفّرت  
الهمم والدّواعي على نقلها، إذ هي في نسق العادات جارية مجرى طوفان نوح، وانشقاق القمر.

فقد ردَّ الحديثَ المُختلف في إسناده: «أُمِّي أُمَّةٌ مَرْحُومَةٌ، جُعِلَ عَذَابُهَا بِأَيْدِيهَا فِي الدُّنْيَا»<sup>(١)</sup>، حينَ رَأَى مُتَنَّهُ يَخَالِفُ المَشهُورَ الثَّابِتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الشَّفَاعَةِ؛ مَعَ أَنَّ فِي «صَحِيحِهِ» بَعْضُ أَحَادِيثَ وَقَعَ اخْتِلَافٌ فِي أَسَانِيدِهَا أَشَدُّ مِمَّا وَقَعَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ<sup>(٢)</sup>، لَكِنْ لِمَا رَأَاهُ فِي مَتْنِهِ مِنْ مَخَالَفَةٍ انْحَاذَتْ نَفْسُهُ إِلَى رَدِّ الْحَدِيثِ.

### ومثاله أيضًا عند البخاري:

ما رواه<sup>(٣)</sup> من حديث الحكم، عن مقسم، عن ابن عباس ؓ مرفوعًا: «بَنِي أَفِيضُوا، وَلَا تَرْمُوا الْجَمْرَةَ، حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ»<sup>(٤)</sup>.

قال: «حديث الحكم هذا عن مقسم مضطرب...، ولا يُدرى الحكم سمع هذا من مقسم أم لا».

ثمَّ أَرَدَفَ هَذَا التَّعْلِيلَ الإِسْنَادِيَّ بَيَانِ مَخَالَفَةِ مَتْنِهِ لْخَمْسَةِ أَحَادِيثَ تُثَبِّتُ أَنَّ الَّذِينَ رَخَّصَ لَهُمْ فِي الانْصِرَافِ مِنْ مُزْدَلِفَةِ بَلِيلٍ قَدِ رَمَوْا جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، ثُمَّ قَالَ: «وَحَدِيثٌ هَؤُلَاءِ أَكْثَرُ فِي الرَّمْيِ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَأَصَحُّ».

فقد ضَمَّ البخاريُّ إِلَى نَفْيِهِ المَتَابَعَةِ عَنْ هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ السَّابِقَيْنِ الإِشَارَةَ إِلَى جَهَالَةِ السَّمَاعِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ المُنْتَقَدِ، وَفِي هَذَا إِنَاطَةِ لِلْعَلَّةِ المَتْنِيَّةِ بِمَوْضِعِهَا المَحْتَمَلِ فِي الإِسْنَادِ<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر «التاريخ الكبير» (٤٠/١).

(٢) انظر أمثلة ذلك في «منهج الإمام البخاري في التعليل» (ص/٢٩٢).

(٣) في «التاريخ الأوسط» (٤٣٩/١).

(٤) أخرجه أبو داود في «السنن» (ك: المناسك، باب: التمجيل من جمع، رقم: ١٩٤٠)، والترمذي في «الجامع» (ك: الحج، باب: ما جاء في تقديم الضعفة من جمع بليل، رقم: ٨٩٣) وقال: «حسن صحيح»، وابن ماجه في «السنن» (ك: المناسك، باب: من تقدم من جمع إلى متى لرمي الجمرات، رقم: ٣٠٢٥).

(٥) انظر «الأحاديث التي قال فيها الإمام البخاري (لا يتابع عليه) في التاريخ الكبير» لـ د. عبد الرحمن الشايع (ص/٣٧٠).

## المطلب الخامس

### إشارة البخاري لنكارة المتن تعضيذاً لما أعلّ به إسناده

فمن أمثله عنده: قوله<sup>(١)</sup>: رَوَى حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ: «أَنَّ مُعَاوِيَةَ رضي الله عنه لَمَّا خَطَبَ عَلَى الْمَنْبَرِ، قَامَ رَجُلٌ فَقَالَ -قَالَ: وَرَفَعَهُ-: «إِذَا رَأَيْتُمُوهُ عَلَى الْمَنْبَرِ فَاقْتُلُوهُ»، وَقَالَ آخَرٌ: اكْتُبُوا إِلَى عُمَرَ، فَكُتِبُوا، فَإِذَا عُمَرُ قَدْ قُتِلَ»<sup>(٢)</sup>.

عَلَّلَ البخاريُّ إسناده بقوله: «وهذا مُرْسَلٌ، لَمْ يَشْهَدْ أَبُو نَضْرَةَ تِلْكَ الْأَيَّامَ». ثُمَّ عَرَّجَ عَلَى نَكَارَةِ مَتْنِهِ، فَقَالَ: «وَقَدْ أَدْرَكَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم مُعَاوِيَةَ أَمِيرًا فِي زَمَانِ عُمَرَ، وَبَعْدَ ذَلِكَ عَشْرِينَ سَنَةً، فَلَمْ يَقُمْ إِلَيْهِ أَحَدٌ فَيَقْتُلْهُ، وَهَذَا مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ لَيْسَ لَهَا أَصُولٌ، وَلَا يَثْبُتُ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم خَبَرٌ عَلَى هَذَا النَّحْوِ فِي أَحَدٍ مِنَ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم». فَلَاجِلِ هَذِهِ النَّكَارَةِ الشَّدِيدَةِ فِي مَتْنِهِ، حَكَمَ كَثِيرٌ مِنَ النُّقَادِ عَلَى الْحَدِيثِ بِالْوَضْعِ<sup>(٣)</sup>.

(١) في «التاريخ الأوسط» (١٣٦/١).

(٢) أخرجه ابن عدي في «الكامل في الضعفاء» (٣٨٢/٢)، والعقيلي في «الضعفاء» (٢٨٠/٣)، والجورقاني في «الأباطيل والمناكير» (٣٥٠/١).

(٣) انظر «الأباطيل والمناكير» (٣٥١/١)، و«الموضوعات» (٢٤-٢٧) و«البداية والنهاية» (١١/٤٣٤).



## المطلب السادس

ترجيح الشيخين لإسناد على آخر أو لفظ في متن  
على ما في متن آخر، بالنظر إلى أقوم المتون دلالة

فمن أمثلة ذلك عند البخاري:

ما نقله الترمذي عن البخاري قال: «سألت محمداً -يعني البخاري- عن حديث الحسن: «خطبنا ابن عباس رضي الله عنه فقال: «إن رسول الله ﷺ فرض صدقة الفطر»، فقال البخاري: «روى غير يزيد بن هارون، عن حميد، عن الحسن قال: «خطب ابن عباس».

يقول الترمذي: «وكأنه رأى هذا أصح، وإنما قال محمد هذا: لأن ابن عباس كان بالبصرة في أيام علي رضي الله عنه، والحسن البصري في أيام عثمان وعلي كان بالمدينة»<sup>(١)</sup>.

فرجح البخاري أن تكون صيغة التحديث من غير الضمير المتصل (نا)، لأن الحسن كان غائباً عن البصرة وقت خطبة ابن عباس بها.

---

(١) «المجلد الكبير» للترمذي (ص/١٠٨).

وينقل البيهقي «السنن الكبرى» (٢٨٣/٤) عن الحاكم النيسابوري أنه أجاب عن قول الحسن: «خطبنا ابن عباس بالبصرة» قال: «إنما هو كقول ثابت: قدم علينا عمران بن حصين، ومثل قول مجاهد: خرج علينا علي، وكقول الحسن: إن سراقه بن مالك بن جعشم حدثهم، الحسن لم يسمع من ابن عباس»، يعني أن الحسن عني أن ابن عباس خطب أهل البصرة وهو منهم.

ومثاله أيضًا عند البخاري:

قوله<sup>(١)</sup>: قال لي عبد الله بن محمد: حدثنا هشام قال: حدثنا معمر، عن ابن أبي ذئب، عن الزُّهري، أنَّ رسول الله ﷺ قال: «ما أدري أَعَزُّرُ نبيًّا كان أم لا، وتَبِعَ لَمَيَّنَّا كان أم لا، والحدود كفَّارات لأهلها أم لا»<sup>(٢)</sup>.

فهذا إسناد مرسل؛ قد ساق البخاري عقبه طريقًا آخر عن عبد الرزاق، عن معمر، عن ابن أبي ذئب، عن سعيد، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، ثم قال: «والأول أصحُّ، ولا يثبت هذا عن النبي ﷺ؛ لأنَّ النبي ﷺ قال: الحدود كفَّارة»<sup>(٣)</sup>.

فقد رجَّح البخاريُّ فيهما الإرسالَ على الوصل، كون المتن المُستنكر أوَّلِيَّ بذلك الإسنادِ المنقطع من الموصول.

وأما مثاله عند مسلم:

فما ذكره عند تعليقه رواية من قصر سند حديث جبريل ﷺ على ابن عمر رضي الله عنهما، فقال: «ذكرنا رواية الكوفيَّين حديث ابن عمر رضي الله عنهما في سؤال جبريل النَّبي ﷺ عن الإيمان والإسلام، وقد أوهموا جميعًا في إسناده! إذ انتهوا

(١) في «التاريخ الكبير» (١٥٢/١).

(٢) أخرجه من حديث أبي هريرة: الحاكم في «المستدرک» (١٧/٢)، رقم: ٢١٧٤، والبخاري في «المسند» (١٧٦/١٥)، رقم: ٨٥٤١، والبيهقي في «السنن الكبير» (٤): الأشربة والحدود فيها، باب: الحدود كفَّارات، رقم: ١٧٥٩٥.

(٣) وقد رجَّح غير واحد من الأئمة الوجه المرسل الذي رواه هشام بن يوسف الصنعاني عن معمر، على الوجه الموصول الذي رواه عبد الرزاق عن معمر من جهة تقديمهم لهشام على عبد الرزاق، فهو من أقرَّاه، لكنَّهُ أَجَلُ منه وأتقن. انظر سير أعلام النبلاء (٥٨٠/٩).

وقد أبان البخاريُّ أنَّ من أسباب تعليقه للحديث: كون حديث «الحدود كفَّارة» متقدم عن الحديث الأوَّل في نفي العلم بكونه كفَّارة، لأنَّه من حديث عبادة رضي الله عنه وقد كان في بيعة العقبة الأولى، وقد أسلم بعده أبو هريرة بسبع سنين عام خيبر، بيد أنَّ ابن حجر في «الفتح» (٦٦/١) خالف البخاريَّ ورجَّح صحَّة حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «ما أدري الحدود كفَّارة لأهلها أم لا...» وأنَّ البيعة التي ورد فيها الحديث وقعت بعد فتح مكة عند نزول سورة الممتحنة، والله أعلم.

بالحديث إلى ابن عمر رضي الله عنهما، حُكي ذلك من حضورِ رسول الله ﷺ حين سألَه جبريل عليه السلام.

وإنما روى ابن عمر رضي الله عنهما عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه هو الذي حضر ذلك دون أن يحضره ابن عمر، ولو كان ابن عمر عاين ذلك وشاهده لم يجز أن يحكيه عن عمر<sup>(١)</sup>.

والأمثلة غير هذه كثيرة جدًا من ممارساتِ الشُّيخين لنقدِ الأحاديث بالنظر إلى حال مدلولات متونها؛ وبالله التوفيق.

---

(١) «التمييز» (ص/١٥٣).